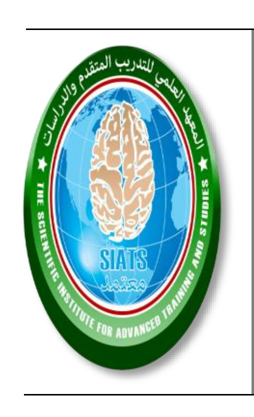


SIATS Journals

Journal of Islamic Studies and Thought for Specialized Researches

(JISTSR)

/ Journal home page: http://jistsr.siats.co.uk



مجلة الدراسات الإسلامية والفكر للبحوث التخصصية

المجلد 5، العدد 4، أكتوبر 2019م

e-ISSN: 2289-9065

الابتداء الصرفي في القرآن الكريم

MORPHOLOGICAL INITIATION IN THE HOLY QUR'AN

سامية أحمد سالم المرشدي

altasneem85@hotmail.com

د. نوراذان بنت محمد رويان

د. محمد فتحي محمد عبد الجليل

جامعة السلطان زين العابدين (UniSZA) ماليزيا

1440هـ - 2019م

ARTICLE INFO

Article history:
Received 22/8/2019
Received in revised form1/9/2019
Accepted 30/9/2019
Available online 15/10/2019
Keywords: Terms, Etiquettes, Reading, Quran, Judgments, Jurisprudence.

ABSTRACT

This article discusses a significant issue which is pivotal to the Arabic Linguistic heritage, which is represented in the phenomenon of the morphological initiation in the Holy Qur'an. The article's problem lies in the difficulty many Muslims face in reciting the Holy Qur'an and rightly pronounce the letters, as well as understanding its meanings and knowing its objectives. They do not how to recite so they commit a big mistake. This article aims to identify the way to utter the initial parts of Qur'anic words properly. For example, there is a rule which says: "No initial utterance with sukoon" which indicates that initial utterance has to begin with a letter with vowel on it, and when the initial part of a word begins with a consonant letter it will generate a linguistically prohibited segment. This can be solved by a hamzatul-wasl to ease uttering the consonant letter (with sukoon) for specific considerations and specific positions with a specific vowel. The researcher adopted the descriptive and inductive methodology. She found that the morphological initiation is manifested in how to initiate the utterance of a Qur'anic word, and what the facets of starting the initial parts of words are. Nost of the discussions regarding this problem lie in the conjunctive hamzah (Hamzatul-wasl) because the change in the initial utterances occur in it.



الملخص

يتناول هذا المقال قضية مهمة من القضايا التي يقوم عليها التراث اللغوي العربي، والذي تتمثل في ظاهرة (الابتداء الصرفي في القرآن الكريم) وتكمن مشكلته في تعسر كثير من المسلمين في قراءة القرآن الكريم وإقامة حروفه فضلا عن توجيه معانيه ومعرفة مقاصده، فلا يدرون كيف يقرؤون، مما أدى إلى الوقوع في الخطأ الشنيع الذي يقع فيه الكثيرون ممن يقرؤون كتاب الله العزيز.

فيهدف هذا المقال إلى التعرف على كيفية الابتداء باللفظة القرآنية على الوجه الصحيح، حيث إن قاعدة "لايبتدأ بساكن" يؤخذ منها أن الابتداء لا يكون إلا بالحركة، ومتى ما سكن أول اللفظة تولد مقطع محظور لغويا، يتم معالجته باستجلاب همزة وصل توصلا للنطق بالساكن، لاعتبارات خاصة في مواضع خاصة بحركة خاصة، وقد اعتمدت فيه الباحثة على المنهج الاستقرائي الوصفي، فتوصلت إلى أن الابتداء الصرفي في القرآن الكريم يتمثل في كيفية الابتداء باللفظة القرآنية والتعرف على أوجه الابتداء بالكلمة، وأكثر مباحثه همزة الوصل؛ لأن التغيير في الابتداء أكثر ما يكون فيها.

مفاتيح الكلمات: القرآن الكريم، الابتداء، الصرف.

المقدمة

يمثل الأداء الصوتي جانبًا مهمًا من جوانب اللغة وأساسًا خطيرًا من أسس الكلام، ولا يكون الكلام كلاما – بمعناه الكامل– حتى يجمع بين سلامة المعنى وصحة المبنى، فاللغة ألفاظ ومعان والمعاني منوطة بالألفاظ، وبقدر استيفاء اللفظ لحقه في الأداء يكون استكمال التعبير عن جوانب معناه، ولا شك أن الأداء السليم يحفظ للغة رونقها في الأسماع، ووقعها الساحر في الطباع، كما أنه يزيد وضوح الدلالة على المعنى.



وأول الأداء السليم حسن الابتداء وبراعة الاستهلال، فهو أول مايقرع السمع، وقد حدد للابتداء أسس وقواعد معنوية، فلا يجوز الابتداء إلا بمستقل بالمعنى موف بالمقصود، كذلك حددت له قواعد لفظية بما يكمل بعضه بعضًا، فقاعدة (لا يبتدأ بساكن) من أشهر القواعد والأصول المقررة، يؤخذ منها أن الابتداء لا يكون إلا بالحركة، واجب خلقته اللغة في ذاتها، والكلمات منها ما يكون أولها متحركًا وهو الأصل، وهذا لا إشكال فيه عند الابتداءبه؛ إذ الابتداء بالحركة غير متعذر، ومنها ما يكون أولها ساكنا والابتداء بالساكن لم يقع من أفواه العرب، وإنما الذي وقع في نطقهم في مثل هذا السياق الممنوع همزة وصل تجتلب للتخلص من هذا الممنوع، وهو نوع من التحريك الذي يسهل عملية النطق بالساكن، وهذه الهمزة هي أكثر مباحث الابتداء الذي يتعلق باللفظ أو ما يطلق عليه الابتداء الصرفي؛ لأن التغيير في الابتداء أكثر ما يكون فيها.

المبحث الأول: مفهوم الابتداء الصرفي

مفهوم مركب من لفظتي الابتداء والصرف، وتقتضي المنهجية العلمية في تعريف المصطلحات المركبة البدء بتعريف مفرداتها المكونة لها؛ ولذلك سيتم الوقوف على معاني مفردات هذا التعريف وهي (الابتداء) و (الصرف) ثم الوقوف على معنى (الابتداء الصرفي) باعتباره مصطلحا مركبا.

معنى الابتداء:

لغة: البَدْء فِعْلُ الشيءِ أول، بَدأَ بهِ وبدأه يَبْدَؤُه بَدْءاً وأَبْدَأَه وابْتَدَأَه(1).

اصطلاحا: الابتداء في عرف القراء هو الشروع في القراءة بعد قطع أو وقف(2).



معنى الصرف:

لغة: جاء في لسان العرب "ردّ الشيء عن وجهه، صَرَفَه يَصرفُه صرفاً فانصرف... وَصرَّفَ الشيءَ: أعمله على غير وجه، وتصاريف الأمور: تخاليفها، ومنه تصاريف الرياح والسحاب"(3).

اصطلاحا: درجت معظم الكتب المتقدمة على استخدام مصطلح (التصريف) بدلا من (الصرف)، إلا أن الأخير شاع استخدامه واشتهر، حيث اختار المحدثون لفظة (الصرف) لخفتها، ولموافقتها لكلمة (النحو)؛ فتجد الكثير من الكتب الحديثة لا تفرق في استخدامها بين اللفظتين، وأشهر تعريف هو ما ذكره ابن الحاجب بقوله: "علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب"(4).

من خلال معرفة المصطلح العلمي لكل من الابتداء والصرف تستطيع الباحثة القول إن المقصود بمصطلح الابتداء الصرفي بوصفه ابتداء منسوب إلى علم الصرف لاغير هو:

"دراسة أحوال وأوجه الابتداء بالكلمة وأثره عليها من خلال دراسة التغيرات الصوتية التي تطرأ على أول اللفظ المبدوء به".

وحال الكلمة المبدوء بها قد يكون محركا وقد يكون ساكنا، فإن كان محركا بدئ بالكلمة على حالها وصورتها، وإن كان ساكنا لم يجز البدء بالسكون؛ فعمد إلى المجيء بهمزة الوصل فكانت الهمزة مخرجا من هذا الإشكال، وهي نوع من التحريك الذي يسهل عملية النطق بالساكن، وهذه الهمزة هي أكثر مباحث الابتداء الذي يتعلق باللفظ؛ لأن التغيير في الابتداء أكثر ما يكون فيها.



المبحث الثاني: همزة الوصل

عُنِيَ علماء العربية في وقت مبكر بدارسة همزة الوصل وعقدوا لها أبوابا في كتبهم وميزوها من همزة القطع، ومازالت الدراسات حولها مستمرة تكشف سرا من أسرار اللغة وتبين حقيقتها وما قيل بشأنها.

المطلب الأول: مفهوم همزة الوصل

أول من عرف همزة الوصل هو ابن السراج فهي عنده " همزة زائدة يوصل بها إلى الساكن في الفعل والاسم والحرف إذ كان لا يكون أن يبتدأ بساكن"(5).

ويلاحظ عليه أنه أغفل الإشارة إلى سقوطها في الدرج، وبالتالي يمكن وضع تعريف كاف يشمل ملامح الظاهرة ويجمع ما تفرق في كتب اللغة.

فأرى أن همزة الوصل هي " همزة متحركة زائدة تثبت في ابتداء الكلام وتسقط في درجه يؤتى بها توصلا إلى النطق بالساكن بعدها "(6).

إذًا ليست همزة الوصل من بنية الكلمة، وقد جيء بها للتخلص من الساكن في أول الكلمة؛ لأنك لا تقدر أن تبتدئ بساكن، فإذا وصلت إلى التكلم بما بعدها سقطت، وإنما تصل إلى ذلك بحركة تلقى عليها، أو يكون قبل الهمزة كلام فيتصل بها ما بعدها وتسقط، لأنها ليست أصلا في الكلمة، وإنما دخلت توصلا إلى ما بعدها فإذا وصل إليه فلا معنى لها(7).

المطلب الثاني: سبب التسمية

اختلف في سبب تسميتها بهمزة الوصل مع أنها تسقط في الوصل، فذهب الكوفيون إلى أن سبب التسمية هو أنها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها، وذهب البصريون إلى القول بأنها سميت وصلا لوصول المتكلم بها إلى النطق



بالساكن(8)، وكان الخليل يسميها سلم اللسان(9)، واعتُرِضَ عليهم بأنه كان من اللائق حينئذ أن تسمى همزة إيصال لا وصل؛ لأنها لا تصل ولكن تُوصل الناطقَ إلى النطق بالساكن، ولكن قيل همزة وصل على غير مصدر أوصل كما قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا﴾(10)وعلى المصدر يكون إنباتا(11)، وتسمى أيضا ألف الوصل وهو مفهوم أسبق فيما يبدو إذ استعمله الخليل وسيبويه(12)، ولم يرد مفهوم همزة الوصل في العين أو الكتاب، وتبعهما طائفة من العلماء؛ إذ لم يريدوا الخروج على القدماء في عناوين الأبواب(13)، وحجتهم في ذلك أن صورتها صورة الألف، فلقبت ألفا لهذا المعنى(14)، غير أن الدارس للغة لا يحتكم إلى الصور والرموز المكتوبة ولا يعتبرها، بل يقيم دراسته على الأصوات المنطوقة، إذ يستطيع أن يحس بالفرق الصوتي بين الهمزة والألف، ولهذا اخترت مصطلح همزة الوصل وعنونت له.

المطلب الثالث: اختيار الهمزة دون غيرها

أما سبب اختيار الهمزة دون غيرها من الحروف لتأدية هذا الغرض وهو التوصل للنطق بالساكن ابتداء فلأنها حرف مرن قابل للتغيير والحذف، فلما اعتزموا على حرف يمكن حذفه و اطراحه مع الغنى عنه جعلوه الهمزة لأن العادة فيها في أكثر الأحوال حذفها للتخفيف وهي مع ذلك أصل فكيف بها إذا كانت زائدة(15).

المبحث الثالث: مواضع همزة الوصل

توجد همزة الوصل في أنواع الكلمة الثلاثة: الاسم، والفعل، والحرف.

المطلب الأول: همزة الوصل في الأفعال

تختص همزة الوصل بدخولها على الأفعال(16)، والأصل في أبنيتها قائم على حركة الحرف الأول، ولكن هذه الأفعال ليست ثابتة على صورتها التي وضعت عليها، وإنما هي عرضة لتصريفها تصاريف شتى، فتتعرض للإعلال والتوهين، وهذا ما يضطرهم في بعض الأحوال إلى إسكان الحرف الأول، وعندئذ يحتاجون إلى همزة الوصل.



فالثلاثي: ماضيه المجرد لم يحتج إلى همزة وصل لتحرك حروفه الثلاثة، نحو: (ذَهَبَ)، أما مضارعه فتدخله أحرف المضارعة وهي بدورها متحركة فتتوالى أكثر من ثلاث حركات وهذا مستثقل، فلا بد من إسكان أحد حروفه، أما الأول فلا؛ لئلا يبتدأ بالساكن، وأما الثالث وهو عين الفعل فلا يمكن إسكانه أيضا؛ لأن حركته تتغير من بناء لآخر وبها تعرف الأبنية المختلفة، وكذلك الرابع وهو لام الفعل لأنه مخصص للإعراب، فلم يبق بد من إسكان الثاني (يَذْهَبُ) وبالتالي لم يحتج إلى همزة وصل، وإذا أردنا صياغة الأمر منه فإننا نحذف حرف المضارعة وبسقوطه يقع المحذور وهو البدء بالساكن، فيستحيل النطق به لذا يستعان بهمزة الوصل فتقول: (اذْهَبْ) (17)، إذا تدخل همزة الوصل في الثلاثي على الأمر منه فقط.

الرباعي: ماضيه المجرد مبني على حركة الأول لاستحالة البدء بالساكن مثل: (دَحْرَجَ)، ومضارعه لا تتوالى فيه الحركات بدخول أحرف المضارعة فلكثرة حروفه سكن بعضها تقول: (يُدَحْرِجُ)، وعند صياغة الأمر منه يحذف حرف المضارعة فتقول: (دَحْرِجْ)، فلا تحتاج إلى همزة الوصل كالثلاثي.

ولم يبن من الفعل خماسي أو سداسي بالنظر إلى أصل الوضع لا إلى الاستعمال.

ولكن الفعل قد تلحقه زيادة طلبا لبناء معين، أو إفادة معنى من المعاني، وبدخول هذه الزيادة يطرأ على الفعل تغيير، وإعادة ترتيب للحركات فلا تتوالى.

فالثلاثي قد يزاد عليه حرف (أَفْعَلَ)، أو حرفان (انْفَعَلَ – افْتَعَلَ)، أو ثلاثة (اسْتَفْعَلَ).

والرباعي قد يزاد عليه حرف (تَدَحْرَجَ)، أو حرفان (احْرَنْجَمَ).

فإذا زيدت الهمزة وحدها لمعنى من المعاني فهي همزة قطع وتلحق في بناءها بـ (دَحْرَجَ) فلا تدخلها همزة وصل في تصريفاتها(18)، أما إذا زيدت مع غيرها سواء النون أم التاء أم السين فهي همزة وصل؛ لأنها في الحقيقة ليست هي المرادة بالزيادة وإنما الأحرف التي تصاحبها وهي أفادت المعاني المختلفة كالمطاوعة والاتخاذ، فلما دخلت هذه



الأحرف وحصل التغيير في الحركات اضطروا لتجنب توالي الحركات إلى إسكان الأول(19)، فاجتلبوا همزة الوصل لا لإفادة معنى بل للتوصل إلى النطق بالساكن(20)، فتدخل على الماضي والأمر منه فقط ولا تدخل على المضارع مطلقا لوجود أحرف المضارعة.

وبذلك نعلم أن زيادة همزة الوصل تكثر في الأفعال المزيدة.

من خلال ما سبق يتبين أن همزة الوصل تكون في: الأمر من الثلاثي، نحو قوله تعالى: ﴿اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ﴾(21)، والماضي من الخماسي: ﴿إِنَّ اللّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم ﴾(22)، والماضي من السداسي:﴿ وَإِنِ اسْتَنصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾(23)، والأمر من الخماسي: ﴿انطَلِقُوا إِلَى مَا كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾(24)، والأمر من السداسي: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لاَ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ (25).

المطلب الثاني: همزة الوصل في الأسماء

لما كانت همزة الوصل مختصة بدخولها على الأفعال ندر دخولها على الأسماء، فلم تدخل إلا على نوعين منها، هما: أسماء سماعية غير صادرة عن أفعال، وأسماء قياسية صادرة عن أفعال.

الأسماء السماعية (غير الصادرة عن أفعال):

وهي عشرة أسماء بعينها سمعت عن العرب ولا يقاس عليها، وهي:

(اسم، وابن، وابنة، واثنان، واثنتان، وامرؤ، وامرأة، وابنم، واست، وايمن)(26)، ورد السبعة الأولى منها في القرآن الكريم، اسم في قوله تعالى:﴿ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾(27)، ابن: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ﴾(28)، ابنة: ﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾(29)، اثنان: ﴿اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾(30)، اثنتان: ﴿اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً﴾(31)، امرؤ: ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾(32)، امرأة: ﴿إِنِّي وَجَدتُّ امْرَأَةً ﴾(33).



وعلة دخول همزة الوصل عليها أنها محمولة على الأفعال، لأنها معتلة سقطت أواخرها للاعتلال وكثر استعمالها، فألحقوها همزة وصل عوضا مما أصابها من الوهن إذ هي ثلاثية حذفت لاماتها (34)، والدليل على أنها للتعويض عدم اجتماعهما، فمثلا (اثنان) لامه ياء وهي محذوفة وأصله (ثنيان) —كفتيان –لأنه من (ثنيت)، ولنقص لامه أشبه الفعل فسكن أوله، ودخلته همزة الوصل، وقس عليه بقية الأسماء(35)، وما جرى على هذه الأسماء ليس مطردا وإنما هو سماعي.

الأسماء القياسية (الصادرة عن أفعال):

وهي مصادر الأفعال الماضية التي دخلتها همزة الوصل، أي: مصادر الأفعال الخماسية نحو قوله تعالى: ﴿افْتِرَاء عَلَى اللَّهِ﴾ (36)، ومصادر الأفعال السداسية: ﴿اسْتِكْبَارًا فِي الأَرْضِ﴾(37).

ولأن كان المصدر أصلا في الاشتقاق فإنه فرع عنه في لحاق همزة الوصل به، كما هو فرع عنه في التصرف والإعلال، نحو: قام قيامًا، وصام صيامًا(38).

فالمصدر يتبع فعله الماضي فتلحقه همزة الوصل إن لحقت الفعل قياسا مطردا؛ إذ أن سكون الأول هو السبب الموجب لدخولها في جميع الأحوال(39).

المطلب الثالث: همزة الوصل في الحروف

جميع الهمزات في أوائل الحروف هن همزات قطع نحو: إلى، إلا، إن، وغيرها؛ لأن الحروف مبنية على حركة الحرف الأول، فالعرب لا تبني كلامها مبدوءًا بساكن أبدا إلا ما اضطروا إليه خلال تصريف الأفعال في الصيغ المختلفة، والحروف ثابتة لا تصريف فيها، لذلك فجميع همزاتها همزات قطع إلا في لام التعريف وميمه عند من يجعل لام التعريف ميما، وهي لغة نسبت إلى اليمن وحمير ونفر من طيئ(40)، وقد أثارت الهمزة في أداة التعريف جدلا بين النحويين تولد عنه ثلاثة آراء:



1- أن أداة التعريف اللام وحدها، والهمزة للوصل، وهو رأي سيبويه(41)، وتبعه ابن يعيش(42).

2- أن أداة التعريف الهمزة وحدها، وإنما ضم إليها اللام لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام، وهو رأي المبرد(43).

3- أن (أل) بكاملها أداة التعريف، نحو (هل)، و(قد)، والهمزة همزة قطع أصلية وصلت لكثرة الاستعمال، وهو مذهب الخليل(44).

4- والذي يبدو للباحثة أن (أل) بكاملها أداة تعريف، وأن ماذهب غليه الخليل هو الأولى في توجيه وضعها، وسلامة مذهبه من دعوى الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف؛ لأن الزيادة نوع من التصريف والحرف لا يقبله، وحسبك أنك تفصلها عن الاسم وتنطق بها مفردة كاملة وإنما وصلت همزتها تخفيفا لكثرة الاستعمال.

المبحث الرابع: حركة همزة الوصل

اتفق النحويون على أن حركة همزة الوصل هي الكسرة، ولكنهم اختلفوا في أصلها، فكل أدلى بدلوه فيها، فذهب جمهور البصريين إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون متحركة بالكسر وتضم في نحو (ادخل) لئلا يخرج من كسر إلى ضم لأن هذا الخروج مستثقل وليس في كلام العرب شيء على وزن (فِعُل)(45)، يقول سيبويه: "واعلم أن الألف الموصولة فيما ذكرنا في الابتداء مكسورة أبداً إلا أن يكون الحرف الثالث مضموماً فتضمها وذلك قولك اقتل "(46).

وذهب أكثر الكوفيين إلى أن الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل لتكون حركته تابعة لعين الفعل طلبا للمجانسة (47).وهذا القول وإن كان صحيحا إلا أنه يخلو من الدقة، إذ لو كانت حركتها تابعة لحركة عين الفعل لوجب أن تتبعها أيضا في الفتح إن كانت عينه مفتوحة نحو: (اِذهَب). وذهب بعضهم إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون ساكنة وتحرك لالتقاء الساكنين(48)، وشبه ابن جني همزة الوصل بهاء السكت من قبيل أنها تحذف في الدرج، فكما أن هاء السكت ساكنة كان ينبغي في همزة الوصل أن تكون ساكنة أيضا(49)، غير أن هذا الشبه ليس كافيا للحكم على همزة الوصل بأن حقها أن تكون ساكنة، فهو يقوم على فرض مجرد ولا يمت



إلى الواقع اللغوي بصلة، فهمزة الوصل ما أتي بها إلا للتوصل للنطق بالساكن، فينبغي أن تزاد متحركة لا ساكنة؛ لأنه محال أن تقصد إلى حرف ساكن وأنت تقصد التخلص من الساكن، ووجب أن تكون حركتها الكسرة لأنها زيدت على حرف ساكن فكان الكسر أولى بها من غيره لأن مصاحبتها للساكن أكثر من غيره وهو الأكثر في التقاء الساكنين.

وبذلك يثبت لدي أن حركة همزة الوصل في الأصل الكسرة، وأن ما ذهب إليه البصريون هو عين الصواب والمنطق، يقول ابن مالك: " لما كان سبب زيادة همزة الوصل التوصل إلى النطق بالساكن وجب كونها متحركة، إذ لو جيء بها ساكنة لافتقرت إلى حرف آخر يبدأ به، فكانت تكون زيادتها غير مجدية. وإذا ثبت استحقاقها حركة فأولى الحركات بها الكسرة؛ لأن فتحها أو ضمها مُوقع في الالتباس بهمزة المتكلم؛ لأنها مضمومة في الرباعي مفتوحة في غيره"(50).

هذا وقد تخرج حركة الهمزة عن الأصل لضرورة صوتية، فتأخذ صورة أخرى تستدعيها حالة الكلمة.

المطلب الأول: حركة همزة الوصل في الأفعال

تكون همزة الوصل في الابتداء مكسورة أبدا، إذا كان الحرف الثالث من الأفعال مكسورا أو مفتوحا (51)، وإنما بنيت على الثالث ولم تبنى على غيره لأن الأول زائد، والزائد لا يبنى عليه، والثاني ساكن، والساكن لا يُبتَدأ به، والرابع لا يثبت على إعراب واحد؛ لأنه يكون في الرفع مضموما، وفي النصب مفتوحا، وفي الجزم ساكنا، فبنيت على الثالث؛ إذ كان إعرابه لا يتغير(52).

مثاله من الأمر قوله تعالى: ﴿اهْبِطُواْ مِصْراً فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ﴾(53)، و: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾(54)، والكسر هو الأصل وإن كان الحرف الثالث مفتوحا حتى لا يلتبس الأمر بالخبر(55).

ومثاله من الماضي قوله تعالى: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ﴾(56)، و: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾(57).



ومنه أيضا إن كان الحرف الثالث مضموما ضما عارضا، وقد وقع ذلك في القرآن الكريم في خمسة أفعال هي، قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اقْضُواْ إِلَيَّ﴾(58)، ﴿قَالُواْ ابْنُوا لَهُ بُنْيَانًا ﴾(59)، ﴿اِئْتُونِي بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هَذَا﴾(60)، ﴿أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ﴾(61)، ﴿وَامْضُواْ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴾(62)، ومع أن ثالث هذه الأفعال مضموم، إلا إن ضمته ليست أصلية بل عارضة.

وبيان عروض الضمة في ثالث هذه الأفعال هو أن كلمة "اقضوا" كان أصلها "اقضِيُوا" بضاد مكسورة وياء مضمومة بعدها فنقلت ضمة الياء إلى الضاد بعد تقدير سلب حركتها فالتقى ساكنان الياء والواو فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصارت الكلمة "اقضوا" بضم الضاد وحذف الياء وكذلك القول في باقي الأفعال التي ضَمُّ ثالثِها عارض(63).

وتكون مضمومة إذا كان الحرف الثالث مضموما ضما لازما، نحو قوله تعالى: ﴿اقْتُلُواْ يُوسُفَ﴾(64)، لكراهية الخروج من كسر إلى ضم ولا حاجز بينهما إلا حرف ساكن فهو حاجز غير حصين(65).

المطلب الثاني: حركة همزة الوصل في الأسماء

الكسر مطلقا في الأسماء السماعية والقياسية معا على الأصل(66)، نحو قوله تعالى: ﴿اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾(67)، و: ﴿اسْتِكْبَارًا فِي الأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ﴾(68).

ولم تأت مفتوحة في الأسماء إلا في (ايمن الله)، لما كانت في اسم لا يتمكن تمكن الأسماء نحو ابن واسم وامرئٍ وإنما هي في اسم لا يستعمل إلا في موضع واحد- وهو القسم- شبهتها هنا بالتي في (أل) فيما ليس باسم(69).

المطلب الثالث: حركة همزة الوصل في الحرف (أل)

الفتح طلبا للخفة فيما يكثر استعماله(70)، وللتفرقة بينها وبين ما في الأفعال والأسماء(71).

نحو قوله تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾(72)، تبدأ بها مفتوحة.



المبحث الخامس: اجتماع همزتي الوصل والقطع

لاجتماع همزتي القطع والوصل في كلمة واحدة صورتان، إحداهما أن تتقدم همزة الوصل على همزة القطع، والأخرى أن تتقدم همزة القطع التي هي للاستفهام على همزة الوصل.

المطلب الأول: تقدم همزة الوصل على همزة القطع

وتكون همزة القطع ساكنة وهي فاء للكلمة، وقد ورد ذلك في القرآن الكريم في مواضع منها: اؤْتمن، في قوله تعالى: ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ﴾(73)، ائْتِنا: ﴿يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا﴾(74)، ائْذن: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ائْذَن لِّي﴾(75).

ففي حالة وصل الأفعال السابقة بما قبلها تسقط همزة الوصل وهي المتقدمة وتثبت همزة القطع وهي التي تليها ساكنة، وفي حالة البدء بأي فعل منها تثبت همزة الوصل وتبدل همزة القطع الساكنة حرف مد من جنس حركة ما قبلها: فتبدل واوا إذا كان ما قبلها مضموما ولم يرد ذلك إلا في الفعل (اؤتمن) فيبدأ بهمزة مضمومة بعدها واو مدّية: أُوتُمِنَ، وتبدل ياءً إذا كان ما قبلها مكسورا، وذلك في البقية نحو: اِيتنا، اِيذن، حيث يبدأ بهمزة مكسورة بعدها ياء مدّية، هذا على تفسير المتقدمين(76). في حين يرى علماء الأصوات المحدثون أن توالي همزتين أشق ويحتاج إلى جهد عضلي أكثر في نطقهما، فإذا كانت الهمزة الثانية مشكلة بالسكون سقطت من الكلام واستعيض عنها بإطالة حركة الأولى(77). وتستطيع الباحثة القول بشكل أوضح إن تغيير الهمزة هذا إنما هو للعلاقة التي تربط الهمزة بحروف المد أو الحركات الطويلة، فالمعلوم أن الهمزة الساكنة المفتوح ماقبلها إذا خففت وزالت نبرتها صارت إلى الألف، فالهمزة صوت شديد وتخرج بانطباق الوترين الصوتيين انطباقا تاما فلا يسمحان للهواء بالمرور وعندما ينفرج الوتران يسمع صوت انفجاري نتيجة لاندفاع الهواء الذي كان مضغوطا فيما دون الوترين الصوتيين(78)، أما في حالة حروف المد (الحركات الطويلة) فقد اتسعت مخارجها ولا تصادف حوائل أو موانع في طريقها بل يمر



معها الصوت في مجرى خال بانفتاح الوترين الصوتيين (79). وهذا ما يؤكد التعارض بين طبيعة الهمزة من جانب وأصوات المد من جانب آخر، فالعلاقة هنا هي علاقة ضدية تخلق من الوترين صماما يغلق في وجه الصوت الناشئ فتكون الهمزة أو يفتح فتكون حروف المد دون عارض. هذا ما جعل العرب ينفرون من الهمزة أحيانا إلى حروف المد ويحسون بالفرق الصوتي بينها جميعا، وهذا هو السر في جعل الهمزة ضمن حروف الاعتلال لأنها تلين فتلحق بحروف العلة، لا سيما أن عدم تحقيق الهمزة لغة من لغات العرب، إذ كانوا ينأون عن الهمز ويميلون إلى التليين، وهي عادة القبائل الحجازية، بخلاف القبائل البدوية (أهل نجد) فإنها تركن إلى السرعة في الأداء ولا يروق لها أن تمد الأصوات وتمطط الحروف. وهو ما جرى بعينه في الأمثلة السابقة فقد فقدت الهمزة خصائصها النطقية بانفتاح الوترين، وصارت إلى الواو في (أُوتمن) والذي سوغ ذلك الضمة قبلها، وقياسا على ذلك الياء في (اِيت) للكسرة قبلها، وهو قانون عام لكل همزتين التقتا في كلمة الأولى متحركة والثانية ساكنة(80)، كقولهم: (ءَادم) أصلها (أَأْدم).

المطلب الثاني: تقدّم همزة القطع التي للاستفهام على همزة الوصل

إذا دخلت همزة الاستفهام على كلمة أولها همزة وصل، فإن هذه الكلمة إما أن تكون فعلًا، وإما أن تكون اسمًا، وإما أن تكون حرفًا، ولكل حالة حكمها.

في حالة الفعل والاسم: إذا دخلت همزة الاستفهام على فعل أوله همزة وصل ولا يكون إلا ماضيا فإن همزة الوصل تحذف وتبقى همزة الاستفهام (81)، مثاله: ﴿أَطَّلَعَ﴾(82)، ﴿أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾(83).

والمراد بالحذف هنا حذفها من الرسم ذلك أنها محذوفة في الدرج ولا وجود لها إلا في ابتداء الكلام؛ تبتدئ بها مكسورة، فلما دخلت عليها همزة الاستفهام سدّت مسدّها في النطق بالساكن الذي في أول الكلمة فحذفت همزة الوصل. ولا يترتب على حذفها التباس الاستفهام بالخبر، وكذلك في الأسماء، نحو قولك: (أانتصار، أاستكبار).



في حالة الحرف: إذا دخلت همزة الاستفهام (أل) فإن همزة الوصل فيه يصيبها نوع من التغيير لا يفضي إلى ذهابها هي وحركتها معا بل يبقى ما يدل عليها حتى لا تفقد أي من الهمزتين وظيفتها يترتب عليه التباس الاستفهام بالخبر فيتغير المعنى تبعا لذلك. وقد وقع ذلك في ثلاث كلمات في مواضعها الآتية: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾(84)، ﴿ءَآلْآنَ﴾(85)، ﴿ءَآللهُ﴾(86)، والتغيير فيها يأخذ صورتين:

الأولى: إبدال همزة (أل) ألفاً مع المد الطويل لملاقاتها ساكناً أصلياً. ويسمى هذا المد مد الفرق لأنه من الناحية اللغوية يفرِق بين الاستفهام والخبر(87).

غير أن ظاهرة المد هذه لا تخلو من غرابة، فهمزة الاستفهام مفتوحة وهمزة الوصل أيضا مفتوحة، وإبدالها ألفا يثير تساؤلا، فمعروف أن الألف ساكنة، إذًا أين ذهبت فتحة الهمزة؟!

يبدو للباحثة أن الذي جرى هو إسقاط همزة الوصل فالتقت حركتها بحركة همزة الاستفهام فأشبعت لتصبح ألفا – فتحة طويلة – وأصبح المقطع القصير المفتوح (ء ـَ) لهمزة الاستفهام مقطعا طويلا مغلقا (ء ـً ل) بعد سقوط همزة الوصل.

الأخرى: تسهيلها بين الألفِ والهمزة مع القصر، أي عدم المد مطلقاً(88).

يقول سيبويه: "اعلم أن كل همزة مفتوحة كانت قبلها فتحةٌ فإنك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة وتكون بزنتها محققةً غير أنك تضعف الصوت ولا تتمه وتخفي لأنك تقربها من هذه الألف"(89).

وقد اختلف في حقيقة هذه الهمزة وحركتها، فذهب الكوفيون إلى أنها ساكنة(90)، ورد رأيهم بحجة وقوعها في الشعر وبعدها ساكن في موضع لو اجتمع فيه ساكنان لانكسر البيت يقول الأعشى:

أَأَنْ رأتْ رَجُلاً أعْشَى أضَرَّبه   رَيْبُ المِنُونِ ودَهْرٌ مُتْبِلٌ خَبِلُ(91)



فلو لم تكن بزنتها محققةً لانكسر البيت(92). وذهب الرضي إلى أنها في حكم المتحركة (93)، وقال أيضا أنها لا تكون إلا بشيء من الحركة(94).

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن بين بين هي " عبارة عن سقوط الهمزة من الكلام تاركة وراءها حركة، فالذي نسمعه حينئذ لا يمت إلى الهمزة بصلة بل هو صوت لين قصير يسمى عادة حركة الهمزة من فتحة أو ضمة أو كسرة ويترتب على هذا النطق التقاء صوتي لين قصيرين ينشأ من الحركتين "(95).

وترى الباحثة أن هذا الوصف لهمزة بين بين مجانب للصواب؛ وأن سقوط الهمزة وانتقال حركتها إلى ماقبلها لا يؤدي الهمزة المسهلة، فمثلا لو كانت الهمزتان الملتقيتان متحركتين بالفتح كما في (أأَنذرتهم) على قراءة أبي عمرو(96)، بالتسهيل، أيترتب على نطقها بالتسهيل – على حد قول الدكتور إبراهيم – حذف الهمزة والتقاء صوتي اللين القصيرين وهما هنا الفتحتين، أم ينشأ منهما صورة أخرى هي إشباع الفتحة الأولى وتولد صوت المد (الفتحة الطويلة)؟ على النحو الآتي:

أأَنذرتهم ← أَـَ نذرتهم ← أَانذرتهم (يتولد المد).

وإذا التقت الفتحة مع الكسرة ستتولد الحركة المزدوجة (ــَ ي) كما في (بَيت)، وكذلك الفتحة والضمة (ــَ و) كما في (نَوم) فيما يعرف بالتتابعات الهابطة (97).

إذًا كان المتقدمون على وعي بكيفية النطق بالهمزة المسهلة وأنها بين الهمزة وحرف المد المجانس لحركتها(98).

وكما مر معنا سابقا علاقة الهمزة بأصوات اللين وأن الوترين الصوتيين هو المتحكم فيهما، فمتى ما انغلق وانقطع الصوت نشأت الهمزة، ومتى ما انفتح وامتد الصوت نشأت حروف المد، لكن ماذا لو لم يغلق الوتران إغلاقا تاما،

كما لو لم ينفتحا انفتاحا كاملا؟ ما الذي سينشأ من هذا الحيز الضيق؟ سينشأ صوت غير أصوات العربية التسعة والعشرين، فهو ضمن الحروف الفرعية التي تستحسن في قراءة القرآن والأشعار.

وهو الذي عبر عنه المتقدمون بالهمزة المسهلة أو همزة بين بين، أي:

بين الهمزة وبين الألف، كقوله تعالى: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾(99)، أو بين الهمزة وبين الواو، كقوله تعالى: ﴿أَءُلْقِىَ﴾(100)، أو بين الهمزة وبين الياء، كقوله تعالى: ﴿أَءِنَّا﴾(101).

لكل من نافع وابن كثير وأبو عمرو(102)، وعليه تقرأ كل من (ءالذكرين، ءالآن، ءالله) بتحقيق الهمزة الأولى وهي همزة الاستفهام، وتسهيل الهمزة الثانية وهي همزة الوصل بجعلها بين الهمزة وبين الألف؛ لأن حذفها مع حركتها موقع في اللبس بين الاستفهام والخبر.

الخاتمة:

إن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة في هذا المقال هي كالآتي:

ـ الابتداء الصرفي في القرآن الكريم يتمثل في كيفية الابتداء باللفظة القرآنية والتعرف على أوجه الابتداء بالكلمة، وأكثر مباحثه همزة الوصل؛ لأن التغيير في الابتداء أكثر ما يكون فيها.

. اختيرت الهمزة دون غيرها من الحروف للابتداء بالساكن؛ لأنها حرف مرن قابل للتغيير والحذف، فتختص بالدخول على الأفعال ويندر دخولها على الأسماء، ولا توجد في الحروف إلا في (أل) التعريف لكثرة استعمالها فتسقط في الوصل.

ـ اتفق النحويون على أن حركة همزة الوصل هي الكسرة، ولكنهم اختلفوا في أصلها، والذي ثبت عند الباحثة أن حركة همزة الوصل في الأصل الكسرة، وتخرج عن الأصل لضرورة صوتية، فتأخذ صور أخرى تستدعيها حالة الكلمة.



. إذا تقدمت همزة الوصل على همزة القطع تثبت همزة الوصل وتبدل همزة القطع الساكنة حرف مد من جنس حركة ما قبلها في حالة البدء، أما إذا تقدمت همزة القطع على همزة الوصل فإن لم يحصل لبس حذفت همزة الوصل وهذا لا يكون إلا في الأسماء والأفعال، وإن حصل لبس فإما أن تبدل مدا أو تسهل وهذا لا يكون إلا في (أل) التعريف إذا دخلت عليها همزة الاستفهام.

الهوامش

1) ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري. (د،ت). لسان العرب، ط1 ، دار صادر –بيروت، ج:1،ص:26.

2) المرصفي، عبد الفتاح بن السيد عجمي بن السيد العسس المصري الشافعي. (د،ت). هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، ط2، المدينة المنورة، مكتبة طيبة،ج:1، ص:392.

3) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج:9، ص:189.

4) الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. (2005م). شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد عبد القادر البغدادي،تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف،ومحمد محيي الدين عبد الحمي، ط1، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ج:1،ص:1.

5) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي. (1988م). الأصول في النحو، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة – بيروت، ج:2،ص:367.

6) المرصفي، هداية الباري إلى تجويد كلام الباري، مرجع سابق، ج:2، ص:478.

7) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. (1994م). المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ، ج:1، ص:218.

8) الصبان، محمد بن علي الشافعي. (1997م). حاشية العلامة الصبان على شرح الشيخ الأشموني على ألفية الإمام ابن مالك، ط1، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ج:4، ص:382.

9) الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (د،ت). كتاب العين، تحقيق: د.مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال،ج:1، ص: 49.

10) سورة نوح: 17.

11) المالقي، الإمام أحمد بن عبد النور. (د،ت). رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ص:38.

12) الفراهيدي، العين، مصدر سابق، ج:1، ص:49 . وسيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (د،ت). الكتاب،تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل- بيروت، ج:3،ص:447،546.

13) المبرد، المقتضب، مصدر سابق، ج:1، ص:218.

14) الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم. (2007م). إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق: الشيخ عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، ص:106.

15) ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1985م). سر صناعة الإعراب، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، ط1، دار القلم – دمشق، ج:1، ص:113.

16) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج:4، ص:144. والمبرد، المقتضب، مرجع سابق،ج:1،ص:218.

17) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي. (د،ت). شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية لمحمد منير الدمشقي، مصر، ج: 9، ص:136.

18) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ،ج: 4، ص:145.

19) المرجع السابق ،ج: 4، ص: 282-283.



---

20) ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ج: 9، ص:13.
21) سورة النازعات: 17.
22) سورة التوبة: 111.
23) سورة الأنفال: 72.
24) سورة المرسلات: 29.
25) سورة التوبة: 80.
26) ابن يعيش،شرح المفصل، مرجع سابق، ج: 9، ص:132. والاستراباذي، شرح الشافية، مرجع سابق، ج: 2، ص: 365.
27) سورة آل عمران: 45.
28) سورة هود: 42 .
29) سورة القصص:27 .
30) سورة المائدة:106 .
31) سورة الأعراف: 160.
32) سورة النساء: 176.
33) سورة النمل: 23.
34) الاستراباذي،شرح الشافية، مرجع سابق، ج: 2، ص :366.
35) المرجع السابق، ج: 2، ص:366-370.
36) سورة الأنعام: 140.
37) سورة فاطر: 43.
38) ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ج: 9، ص: 135.
39) المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ج: 1، ص: 219، 210.
40) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. (1993م). المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بو ملحم، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الهلال ـ بيروت، ج:449. والاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. (د،ت). شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس ـ بنغازي، ج: 3، ص: 241.
41) الاستراباذي، شرح الكافية، مرجع سابق، ج: 3، ص: 240.
42) ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق،ج: 9، ص: 136.
43) الاستراباذي، شرح الكافية، مرجع سابق، ج:3، ص:241.
44) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج:3، ص: 324.
45) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد. (د،ت). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، دار الفكر ـ دمشق،ج: 2، ص:737.
46) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ،ج: 4، ص: 146.
47) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق، ج:2، ص: 737.
48) المرجع السابق، نفس الصفحة.
49) ابن جني، سر صناعة الإعراب، مرجع سابق،ج:1، ص: 112-113.
50) ابن مالك، جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله الطائي الجياني. (د،ت). شرح الكافية الشافية، تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث، ج:4،ص:2075.
51) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق،ج: 4، ص:146.
52) الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، مرجع سابق، ص:107.
53) سورة البقرة: 61.
54) سورة فصلت: 40.
55) الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، مرجع سابق، ص:117.
56) سورة القمر: 1.



---

57) سورة المجادلة: 19.

58) سورة يونس: 71.

.59) سورة الصافات: 97.

60) سورة الأحقاف: 4.

61) سورة ص:6 .

62) سورة الحجر: 65.

63) المرصفي، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، مرجع سابق،ج:2،ص:482.

64) سورة يوسف:9.

65) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج: 4، ص:146. والاسترابادي، شرح الكافية، مرجع سابق، ج: 4، ص:127.

66) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج: 4، ص:150.

67) سورة الصف: 6.

68) سورة فاطر: 43.

69) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج: 4، ص:145.

70) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق، ج:1، ص:409.

71) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق،ج: 4، ص:148. وابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ج: 9، ص:137.

72) سورة الكهف: 46.

73) سورة البقرة: 283.

74) سورة الأنعام: 71.

75) سورة التوبة: 49.

76) الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، مرجع سابق، ص:110. وابن الجزري، أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف. (د،ت).النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية، القاهرة، ج: 1، ص:431.

77) إبراهيم أنيس. (د،ت). الأصوات اللغوية، مطبعة نهضة مصر، ص:79.

78)كمال بشر. (2000م). علم الأصوات، دار غريب ـ القاهرة، ص:136ـ137. وإبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مرجع سابق، ص:77.

79)كمال بشر، علم الأصوات، مرجع سابق، ص:160.

80) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج:3، ص:552.

81) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مرجع سابق، ج: 1، ص:378.

82) سورة مريم:78.

83) سورة سبأ:8.

84) سورة الأنعام:143،144.

85) سورة يونس:51،91.

86) سورة يونس:٥٩، سورة النمل:59.

87) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مرجع سابق، ج: 1، ص:377.

88) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

89) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج:3، ص:541.

90) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق، ج:2، ص:726.

91) الأعشى، ميمون بن قيس الأعشى. (1994م). ديوان الأعشى، دار صادر- بيروت، ص:55 .

92) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج:3، ص:550.

93) الاسترابادي، شرح الشافية، المرجع السابق، ج:3، ص:46.

94) المرجع السابق،ج:3، ص:43.

95) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، المرجع السابق، ص:78ـ79.

96) القاضي، عبد الفتاح عبد الغني. (2009م). الوافي في شرح الشاطبية، ط6، دار السلام، القاهرة، ص:84.



97) سعد عبد العزيز مصلوح. (2005م). دراسة السمع والكلام، عالم الكتب، القاهرة، ص:248-249.

98) القاضي، الوافي في شرح الشاطبية، المرجع السابق، ص:84.

99) سورة البقرة:6.

100)سورة القمر:25.

101) سورة الرعد:٥.

102) القاضي، الوافي في شرح الشاطبية، المرجع السابق، ص:84.

المراجع

أولاً: القرآن الكريم.

إبراهيم أنيس. (د،ت). الأصوات اللغوية. القاهرة: مطبعة نهضة مصر.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد. (د،ت). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. دمشق: دار الفكر.

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم. (2007م). إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز و جل. تحقيق: الشيخ عبد الرحيم الطرهوني. القاهرة: دار الحديث.

الأعشى، ميمون بن قيس. (1994م). ديوان الأعشى. بيروت: دار صادر.

ابن الجزري، أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف. (د،ت). النشر في القراءات العشر. تحقيق: علي محمد الضباع. القاهرة: المطبعة التجارية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1985م). سر صناعة الإعراب. تحقيق: الدكتور حسن هنداوي. دمشق: دار القلم.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. (1993م). المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بو ملحم. بيروت: دار ومكتبة الهلال.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي. (1988م). الأصول في النحو. تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة.

سعد عبد العزيز مصلوح. (2005م). دراسة السمع والكلام. القاهرة: عالم الكتب.

الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. (د، ت). شرح الرضي على الكافية. تعليق: يوسف حسن عمر. بنغازي: جامعة قار يونس.

الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. (2005م). شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد عبد القادر البغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحمي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.



سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (د، ت). الكتاب. تحقيق: عبد السلام هارون. بيروت: دار الجيل.

الصبان، محمد بن علي الشافعي. (1997م). حاشية العلامة الصبان على شرح الشيخ الأشموني على ألفية الإمام ابن مالك. بيروت: دار الكتب العلمية.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (د، ت). كتاب العين. تحقيق: د.مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

القاضي، عبد الفتاح عبد الغني. (2009م). الوافي في شرح الشاطبية. القاهرة: دار السلام.

كمال بشر. (2000م). علم الأصوات، القاهرة: دار غريب.

المالقي، الإمام أحمد بن عبد النور. (د،ت). رصف المباني في شرح حروف المعاني. تحقيق: أحمد محمد الخراط. دمشق: مجمع اللغة العربية.

ابن مالك، جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله الطائي الجياني. (د، ت). شرح الكافية الشافية. تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد هريري. القاهرة: دار المأمون للتراث.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. (1994م). المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

المرصفي، عبد الفتاح بن السيد عجمي بن السيد العسس المصري الشافعي. (د، ت). هداية القاري إلى تجويد كلام الباري. المدينة المنورة: مكتبة طيبة.

ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري. (د، ت). لسان العرب. بيروت: دار صادر.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي. (د، ت). شرح المفصل. القاهرة: الطباعة المنيرية.



